النشاط الثقافي في الوطن العربي

من مراسلي «الآداب»

رسالة القاهرة من سامي خشبة

العام ، والخاص ، والثقافة المصرية !

في كواليس مسرح « عمر الخيام » القاهرية ـ التي يعرفها لا شك كل سائح « عربي » يهبط القاهرة ويسأل عنها قبل ان يهبط ، وفي حجرة النجم الكوميدي الكبير ابو بكر عزت ، وفي « الانتراكت » بين الفصلين الاول والثاني ، جلس أبو بكر نفسه ، واثنان من نجوم الفرقة ، حسن حسني ومحمد نجم يتحدثون عن « النجاح الفني » . واتجه الحديث بسرعة الى الكفاءة التجارية التي يتميز بها عمل الفرق التمثيلية « الخاصة » التي لا تتبع الدولة ، والى الشلل الكامل الذي لا بد ان يصيب نفس مجموعة الممثلين والفنيين اذا حاولوا العمل لحساب اية جهة حكومية ، واساسا في السينماوالتلفزيون . هناك ، لا شيء يتم بالصورة التي خطط له بها . لا احد يصل في موعده . لا «بروفات» تكتمل طبقا للاصول . لا مخازن للملابس او الديكور تفتح . لا مخرج او مدبر للانتاج يحاسب أي مخلوق ..الخ. الخ . وبالتالي فان العمل الذي يمكن ان ننجزه « فرقة خاصة » او منتج يعمل لحسابه الخاص ثم يبيع انتاجه لمؤسسة السينما او للتليفزيون ، ويتم انتاجه في ثلاثة ايام ، يستغرق انتاجه اكثر من تسعة الى اثني عشر يوما لو انه كان من انتاج المؤسسة الحكومية اوالعامة، يحتاج العمل الواحد من المؤسسة الحكومية او العامة الى ثلاثة او اربعة اضعاف الزمن ، وربما الى ضعف التكاليف على الاقل ،التي يحتاجها العمل نفسه اذا انتجه منتج خاص او فرقة خاصة .

ولا احد يعرف السبب : اجور « القطاع العام » المنخفضة ، ام استعداد « المنتج الخاص » لان يدفع بعض « الاكراميات » لكي « يمشي شغله » مقابل عدم وجود بند صريح لها « للاكراميات » في ميزانيات القطاع العام والاجهزة الحكومية ؟ تحدث النجوم الثلاثة عن اسباب جزئية كثيرة من هذا النوع ، وضربوا امثلة عن السرعة والكفاءة في انجاز التفصيلات الفنية اذا كانوا ينجزون عملا لحساب منتج خاص، مقابل التلكؤ والبطء والعجز (او التظاهر بالعجز) الذي تبديه نفس الاجهزة بنفس الاشخاص اذا كان نفس الممثلين ينتجون عملا لحساب المؤسسة او الجهاز الحكومي او العام . وايا كانت الاسباب «الجزئية» والتفصيلات ، وايا كانت النتائج المتعلقة بعمل فني معين ، فالظاهرة المؤكدة الخطيرة في « مؤسساتنا الثقافية » الان ، هي تفكك القطاع العام والاجهزة الحكومية المسؤولة عن انتاج « الثقافة » مقابل ازدهار « النشاطات الخاصة » المنتجة لـ « الثقافة » ايضا ، ازدهارتجاري على الاقل .. ولنحاول ان نبحث عن تفاصيل للموقف ، اكثر دقة .

واحب ان أشير الى انني استخدمت تعبير « مؤسساتنا الثقافية» في الفقرة السابقة ، حيث كان من المتوقع ان استخدم تعبير « حياتنا الثقافية » المألوف . ولكنني استخدمت ذلك التعبير عامدا ، لانني سأتحدث اولا عن « الاجهزة » التي تنتج الثقافة،والتي تصنع بانتاجها « حياتنا الثقافية » ، العلوية .. الحياة الثقافية للمدينة وللمتعلمين، وللقادرين ، ثم لاولئك الذين تتمكن هذه الاجهزة من الوصول اليهم عن طريق السينما والتليفزيون والاذاعة والمسرح والصحف ، واخيرا الكتب ثم المتاحف .

وبما انه ليس من المتوقع ان « يتهور » رأسمالي فردي فيقيم متحفا (رغم ان هذا حدث في الزمن الخالي ، حينما اقام احدهم متحف الشمع ، الذي كان يجمع بين التسلية المثيرة ، ومحاولة الامتاع الفني عن طريق المفاجأة والادهاش ،واخيرا عن طريق الجمال والمعرفة)، وبما ان ناشر الكتب الرأسمالي الفردي يتجه اساسا الى الكتاب التجاري الرائج ،ثم الى الكتاب الجامعي المضمون السوق ، ونادرا ما يغامر بالكتاب الجاد الذي يستهدف التثقيف الجاد او الامتاع الرفيع ، وبما ان اصدار المجلات الثقافية يحتاج الى رأسمال كبير نسبيا ، علاوة على ان المجلة الثقافية الجادة في مصر تعتبر مغامرة تجارية (باستثناء المجلات الثقافية الدينية) تشهد بذلك انهيارات التوزيع المروعة التي تعانيها الان مجلات عبدالعزيزالسوقي ورشاد رشدي ويوسف جوهر التي تصدرها وزارة الثقافة ، وتخفي ميزانياتها وارقام توزيعها بالطبع ، بالاضافة الى الهبوط الملحوظ في توزيع مجلة « الكاتب » التي تصدرها الوزارة ايضا ، الى جانب انهيار المجلات « التاريخية » من نوع مجلة « الهلال » ، بما ذلك كله ، فان « القطاع الخاص » يزحف على « القطاع العام » اساسا في مجالات الانتاج الثقافي التي تجمع بين المشروع التجاري والعمل الثقافي الفني، في السينما والتليفزيون والاذاعة والمسرح . وكثير من الانتاج الذي يتم « تصنيعه » في مصر ، ينتج لحساب « ممولين » في دول وامارات الخليج العربي البترولية او المملكة السعودية (مثل استوديو عبدالله الطوخي او استوديو سميحة ايوب للتسجيلات الاذاعية)، ومثل التجمعات التي بدأت في الظهور الان لانتاج البرامج والتمثيليات والمسلسلات التليفزيونية لبيعها وبيع نسخ منها للتليفزيون المصري وللتليفزيونات العربية الاخرى ،وقد ذكرت مجلة « روز اليوسف » في عددها بتاريخ ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٧٥ ، أن عددا من هذه التجمعات [illegible] في الهجرة الى بيروت وعمان والكويت ، للعمل هناك مباشرة ، لحساب تليفزيونات هذه العواصم العربية، او لمجرد استخدام تسهيلاتها تجاريا وبيع الانتاج بعد ذلك ، كما ذكرت جريدة الاهرام في عدد يوم ٢٠ ـ ٢ ـ ١٩٧٥ ان بعض هذا الانتاج المصنع في تلك العواصم بأيدي الفنانين المصريين يعاد بيعه للتليفزيون المصري). اي ان الزحف على تلك المجالات الثقافية « التجارية » يشترك فيها ايضا رأس المال«البترولي» او المدعوم بقروض البترول .. وليست ـ في اعتقادنا ـ هذه هي المشكلة . ان ما ينتجه القطاع الخاص ، رأس المال الخاص المصري ، لا يختلف كثيرا من حيث النوعية عما ينتجه رأس المال « البترولي » بأيدي الفنانين المصريين ، بل ربما كان اكثر جدية احيانا ، رغم هبوط المستوى الفني لما عرض منه في القاهرة وكان لي « حظ » مشاهدته .

وبالرغم من أن رصد الزحف « الخاص » على الثقافة ، لا بد ان يبدأ برصد كمية رؤوس الاموال ، ونوعيتها وانتماءاتها ، فان المجال النهائي للتقييم ، والمعيار الاساسي هو « نوعية » الثقافة التي يمكن ان ينتجها هذا الرأسمال . ونحن نرى الان صورا متعددة لمؤسسات « ثقافية » او مؤسسات للبحوث العلمية في مجالات العلوم الانسانية (علوم الاجتماع مثلا ، والاقتصاد ، والتاريخ ، والانثروبولوجيا ، ثم

الادب) ينفق عليها راسماليون كبار (يصنفون علميا بين قطاعات رأس المال المالي ، الامبريالي) ولكنهم ذوو ميول ليبرالية واخلاقية ، وينفقون على بحوث تلك المؤسسات ، وعلى جهودها العلمية في داخل اوروبا او في بلدان العالم الثالث ، حتى لو كانت هذه البحوث ذات منطلقات فكرية تقدمية او يسارية . كذلك نرى ـ في القاهرة حتى الان ـ افلاما سينمائية ذات اتجاهات « ثورية » او نقدية عنيفة للمجتمعات الراسمالية ، تنتجها شركات انتاج « امبريالية » . هذا هو منطق التجارة في عالم الثقافة احيانا . قد ينتج الراسمالي عملا ثقافيا يتعارض او لا يتفق مع مصالحه ، او قد يمول انتاج هذا العمل ، ما دام يستفيد منه تجاريا في المدى القصير، او ما دام هذا العمل « يرضيه » ثقافيا او يريح ضميره او يضمن له نوعا من النجاح السياسي في الانتخابات مثلا . ولكن الراسمالي « الاوربي » في هذه الحالة يعبر عن « تقاليد » ثقافية تسمح بهذا القدر من الليبرالية من ناحية ، وتتمتع بقدر كبير من « بعد النظر » من ناحية اخرى ، بالاضافة الى ان « المنتج الثقافي » في النهاية سيصب في تيار صاخب كبير يستطيع ان يستوعب كثيرا من المتناقضات التي تسيطر على حركتها عوامل اخرى ليست الثقافة من بين اكثرها اهمية . ولكن ما يهمنا هو ان « المنتج الثقافي » في تلك الحالة ، سيكون معبرا عن مستوى « المثقف » او « الفنان » او « الباحث » الاوروبي ، هذا المستوى الذي تضمن رقيه عوامل كثيرة ، تاريخية واقتصادية وتعليمية وثقافية ايضا . ان « الكم » الهائل من الاعمال الثقافية المستنيرة والانسانية، والتقدمية واليسارية ، لا تمولها « الدول » في غرب اوروبا او امريكا الشمالية او امريكا اللاتينية ، بالطبع . وليس هناك « قطاع عام » في مجال الثقافة الا في حدود ضئيلة (مثل المسرح القومي في بريطانيا مثلا ، او المسارح التي تدعمها بلديات المدن في المانيا ، او المسرح القومي الفرنسي ايضا ، بالاضافة الى محطات الاذاعة التي تخدم الاعلام اكثر مما تخدم الثقافة بمعناها الحقيقي). كذلك فان « الاحزاب » السياسية ، او « النقابات » واتحادات النقابات العمالية ، لا تساهم في الانتاج الثقافي التقدمي عموما الا بقدر محدود ايضا (باستثناء فرنسا وايطاليا بالنسبة للاحزاب ، وبريطانيا بالنسبة لاتحادات النقابات العمالية). ومعنى هذا ان القسم الاكبر من هذا الانتاج الثقافي « التقدمي » تموله وتوزعه وتستثمره « مؤسسات » ذات طابع راسمالي صرف . ومرة اخرى اعتقد ان هذه المؤسسات تستطيع ان تقدم انتاجا ثقافيا رفيع المستوى من الناحية التكتيكية وتقدميا في اتجاهه في نفس الوقت ، اعتمادا على التقاليد الثقافية الليبرالية ، وبعد النظر التجاري الراسمالي ، وضمان حركة « المجتمع » بالسيطرة عليها بعوامل اخرى غير « الاعمال الثقافية » ، بالاضافة الى الاعتماد على « ميكانيزمات » ثقافة نهضت منذ خمسة قرون ، واستمرت تتطور حتى اليوم ، في مواكبة للتطور الاجتماعي الشامل ذاته .

فهل يستطيع « القطاع الخاص » ، رأس المال الفردي ، في مجتمع مثل المجتمع المصري ان ينتج اعمالا ثقافية ، في تلك المجالات التجارية التي ذكرناها ، رفيعة المستوى التكنيكي ، وتقدمية تساهم في تحرير عقلية ووجدان الامة وتحقيق اصالتها وتطورها ؟؟ هذه هي المشكلة !

ان السبب في طرح هذا السؤال هو ذلك الزحف الذي تحدثت عنه في البداية . وهو زحف تستسلم امامه « حصون » القطاع العام والاجهزة الحكومية العاملة في مجال الثقافة والاعلام الثقافي بسهولة عظيمة ، ودون قتال ، بل ان الامر يبدو وكان المطلوب بالفعل ـ اقتناعا او افتعالا ـ هو تسليم الانتاج الثقافي لرأس المال الفردي والقطاع الخاص .

في جريدة الاهرام، الخميس ٢٠ ـ ٢ ـ ١٩٧٥ ، في حديث اجراه يوسف فرنسيس مع يوسف السباعي ، سأل الصحفي الرسام السيناريست المخرج السينمائي وزير الثقافة :

« وما الهدف من عدم ممارسة مؤسسة السينما للانتاج المباشر ؟ » واجاب وزير الثقافة :

« كان الانتاج المباشر نقودا تهدر في ايدي بعض منتجي القطاع الخاص ، الذين يكلفون بالانتاج لحساب المؤسسة .. فلماذا احمل ميزانية فيلم ٤٠٠٠ جنيه تصل احيانا الى الضعف كأجر للمنتج وحده ؟ ان النظام الان هو الانتاج بضمان لقرض يعطى للمنتج في القطاع الخاص وتقوم المؤسسة بدور الموزع فقط . وهذا النظام احسن ضمان مادي لحماية المال . فعندنا الان ٣٠ الف جنيه في حالة دورة مستمرة وليست هناك اي خسارة .. وانما انتاج حقيقي واقتصادي » .

ولم يسأل يوسف فرنسيس عن طبيعة هذا الانتاج « الحقيقي والاقتصادي » وانما سأل عن اتاحة الفرص للشبان الذين لن يستطيعوا دخول هذه « المعمعة » ، وكان جواب وزير الثقافة : « ان الحل في انتاج الافلام التسجيلية .. لا اشترط ان تكون لها صفات تقليدية وانا اتحمس لاي فكرة ، او مشروع جيد .. وبالتأكيد افلام الصور التي شاهدناها مشرفة وهذا هو ما نريده من الفيلم التسجيلي القضاء على السلبيات ، لتسجيل امجاد مصر والدعوة الى المستقبل ».. ثم تاه بعد ذلك الحديث القصير في كلام عن فيلم « اريد حلا » ونقص دور العرض ، ومشاريع بناء دور عرض درجة اولى وتحويل اخرى الى هذه الدرجة .. الخ .. الخ. ولكن لا شيء عن طبيعة « الانتاج الحقيقي والاقتصادي » الذي يصنعه منتجو القطاع الخاص ، باموال القطاع العام التي يقترضونها ، والتي يعود القطاع العام فيوزع منتجات صاحبه الخاص ، فكأنه يشتغل له « مصرفا » ثم « وكيل توزيع » .

اما القطاع العام في المسرح ، فما زال ينتج ، وما زال يملك فرقه المسرحية ، صحيح ان هذا الموسم لم يشهد لهذا « القطاع » سوى ثلاث مسرحيات حتى الان ، يرجح المسؤولون في « هيئة المسرح » انها لن تزيد سوى مسرحية اخرى او اثنتين على الاكثر ، ولكن يبدو ان الموسم القادم سيشهد انكماشا اكثر ، وهناك دلائل كثيرة قد نتناولها في مناسبة اخرى .

اما التليفزيون والاذاعة ، فما زالا متماسكين حتى الان ، بل ان التليفزيون يتولى الان وظيفة « الخدمة الثقافية » الاولى ، بالنسبة للمسرح والسينما (او الاعمال المسرحية والسينمائية) من خلال ما يعرض من اعمال « الريبرتوار » المسرحي المصري الجادة ومن الافلام السينمائية ـ المصرية والاجنبية ـ مرة كل اسبوع لكل واحد من الفنيين الدراميين (وهذا لا ينفي ان نفس الجهاز يقدم ايضا اشياء مروعة الهبوط والتخلف ، الى جانب البرامج الاعلامية التثقيفية ذات المستوى الرفيع حقا) . ولكن المشكلة هنا هي انتاج الاعمال التليفزيونية والاذاعية ، ذات الطابع الدرامي او غير الدرامي ، التي يزحف عليها « القطاع الخاص » بدأبه المثابر العنيد ، وتخلفه التكنيكي وانحطاطه العقلي المخيفين .. وكما قلت من قبل ان هذا التخلف وذلك الانحطاط هما موضع السؤال .

عوامل كثيرة تفرض على الرأسمال الفردي في مصر (القطاع الخاص) اذا اشتغل بالتجارة الثقافية والفنية ، ان يعجز ـ في هذه المرحلة على الاقل ـ عن انتاج اعمال ثقافية مقبولة المستوى التكنيكي او حتى ذات اتجاه « انساني » عام ... عوامل تقف على رأسها العملية

التاريخية التي حددت الموقف الثقافي للبورجوازية المصرية بين تعليم حديث يلقن معلومات ولا يبلور وجهة نظر علمية الى العالم ، وبين ثقافة تقليدية غيبية تقف بصلابة ضد اي وجهة نظر علمية وتمنع تكونها ، وتقف احيانا ضد المعلومات العلمية الجزئية ذاتها ، وبين قيم اخلاقية وسلوكية ريفية موروثة تسهل عملية الجمع بين المعلومات الجزئية « المفيدة » وبين تعاليم الثقافة الغيبية « الواقية » من مغامرة التفكير في العالم من اجل الخوض فيه ومعرفته وتغييره . وتأتي بعد هذا العامل التاريخي عوامل اخرى « قائمة » (1) ربما كانت اهمها هي الامية وبطء حركة التصنيع والتحضير urbanisation وانعدام التقاليد الليبرالية وكبح حركة التناقضات الاجتماعية تحت شعارات كثيرة ، وكبح حركة البحث العلمي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .. الخ ..

واقول ان عجز الرأسمال الفردي في مصر عن انتاج اعمال ثقافية مقبولة المستوى التكنيكي وانسانية ـ على الاكثر ـ في مضمونها واتجاهها ، هو عجز مرتبط بهذه المرحلة « على الاقل » ، على اساس ان تلك العوامل « القائمة » التي اضعها بعد العامل التاريخي الاول، هي عوامل مؤقتة يمكن التصدي لها وتغييرها من خلال عملية ثورية شاملة ، في التعليم والتصنيع التحضير (تمدين الريف) وغرس تقاليد التحرر العقلي والاخلاقي واطلاق حرية التناقضات الاجتماعية والبحث العلمي في الانسانيات ، ثم ان هذه العوامل ، بالتصدي لها وتغييرها، تنهي تأثير العملية التاريخية التي حددت موقف البورجوازية المصرية الثقافي المشتت والذي ادى الى فشلها الكامل طوال مائة وسبعين عاما عن « تحويل » المجتمع لصالح القيم البورجوازية الاصلية ، الليبرالية .

ولكن هذه البورجوازية المصرية ، بعناصرها البشرية على الاقل ـ ان لم يكن بمصالحها وتطلعاتها وانحرافاتها واطماعها ـ هي الموجودة في اجهزة القطاع العام . وتجربتها في هذا القطاع، في مجال الثقافة، وبالذات في مجال السينما والنشر منذ التأميم اشهر من ان يشار الى فسادها وكمية الخسائر المروعة ، المادية والفكرية والنفسية التي انزلتها بقضايا الامة ، وعلى رأسها قضية « التأميم » ذاتها . وهذا هو المأزق الذي تواجهه « مؤسساتنا الثقافية » ويواجهه كل من يفكر في مستقبل هذه المؤسسات . القطاع الخاص عاجز ـ بطبيعته وطبيعة طبقته ـ عن « انقاذ « الثقافة » المصرية في هذه المرحلة .. وعناصره قائمة في القطاع العام ، ولها سوابق من المؤكد انها على استعداد لتكرارها ، اذا سمحت للظروف بان « تتنكس » بها الى حيث يصبح التكرار ضرورة . فما الذي يمكن ان ينقذ هذه الثقافة ، من خاصها وعامها ، وفي اي مرحلة ؟! .

---

(1) ربما نجد بعض الاغراء هنا يدفعنا الى اضافة عامل فعال ، هو فرض التقلبات والاهواء السياسية واللايديولوجية السلطوية على الحياة الثقافية . ولكن هذا العامل ادى الى حرمان العمل الثقافي والابداع الفني من اخلاقياته الخاصة القائمة اساسا على الالتزام الحر. وقد يكون هذا احد العوامل ، ولكنه يؤثر في الحياة الثقافية بشكل اعمق من تأثيره على المؤسسات الثقافية المنتجة .

قالوا عن كتاب

حُبّ

تأليف غادة السمان

بعيدا عن الثرثرة الرومنطقية ، والرسائل التقليدية ، تشارف غادة السمان ، بحساسية الانثى وموهبة الفنان في لحظات حميمة ، عالم الشعر تاركة على جدار القلب الانساني آثار بصماتها ....
عصام محفوظ ـ جريدة النهار

« حب » ، هو حكاية مسيرة طويلة عرفت كيف تتجاوز نفسها دائما .
جورج الراسي ـ مجلة البلاغ

سنبقى نتلهف الى مرثيات غادة السمان الحميمة، الماضية والمقبلة .
ظافر قدوم ـ لسان الحال

لا تكتفي غادة السمان بالتعبير عن الانسياق المطلق مع نوازع الجسد بل تحاول التبشير بما يمكن ان نسميه بعبادة الجنس !
رشيد ياسين ـ المحرر

اذا كان الشعر يسكن اعمق اشياء الحياة (الموت، الالم . الحب ، التضحية) فان غادة السمان الكاتبة والقاصة ، هي شاعرة قبل كل شيء !..
نهاد سلامة ـ الصفاء

الحب الذي تحكي عنه غادة السمان اساسه الحرية ، وكردة فعل عن كل كتب حب المرأة العربية من الف سنة ، ارادت غادة السمان ان تحب منهن جميعا .
هدى الحسيني ـ الأنوار

تذهب غادة دوما الى اعماق الاشياء ، وتستطيع ان تكون غنائية ، او ساخرة كما تستطيع ان تستحضر برقة الحب الطفولي ، وان تصرح بالحقيقة بجرأة واخلاص .
ايرين موصللي ـ الاوريان لوجود

منشورات دار الآداب